

ما بين العلمانية والتدين

د. بسام أبو عبدالله

من الشخصيات الدينية في تاريخنا المعاصر، أو دور الشيخ عمر المختار في النضال ضد الاستعمار الإيطالي، والأهلة تطول وتطول. إن الغاية التي تجمعنا هي الإخلاص والمحبة للوطن، ولشعبنا ولستقبل أبنائنا، ولا نعتقد أن أي مواطن سوري يدقق في شخصية المسؤول السوري إن كان علمانياً أم متديناً، إنما يدقق في سلوكه، وأخلاقه، ونزاهته، وخدمته لشعبه، والبصمة التي يتركها على الصعيد الوطني، تلك هي المعادلة الذهبية، أما اختراع أعداء وهميين تحت لافتة العلمانية والتدين فأعتقد أنها ليست مصلحة وطنية، إنما هو سلوك يخدم أعداء سورية، لأن ما يجب أن نعمل عليه ونركز عليه هو تعزيز اللحمة الوطنية، والانسجام في المجتمع، والتقليل من «هزات البدن» التي يتخفها بها أبطال الفيسبوك بين الفترة والأخرى، وكلامي هذا لا يعني أبداً الانتفاص من حق أي مواطن سوري في النقد البناء، والحوار الجاد المسؤول، والراقي، والحضاري إذ إنني لا أشك للحظة واحدة أن غاية، وهدف الرئيس بشار الأسد دائماً هي نبيلة، وواجبتنا جميعاً أن نقف خلف هذا القائد الكبير في هذه المرحلة الحساسة والتاريخية التي يمر بها بلدنا، ولكن الوقوف معه، ودعمه يكون بالقول والإبداع، وتقديم الأفكار الجديدة، والعمل الجاد المسؤول وليس عبر «غوغائية» تنتحل صفة «المؤيد» وهي من حيث تدري أو لا تدري تخدم أعداء الوطن.

خيراً أقول: بالتأكد هناك من خطي في الوسط المتدين، أو في الوسط العلماني، وأي خطأ يصدر فوراً، ولا يجوز أن يسمح بعد الآن للراغبين في التجموع عبر الفيسبوك أن يهزوا الرأي العام السوري بالإنارة التي يطرحونها، فيشغلون الرأي العام ويشغلون الدولة بلعبة وبلا طعمة، فالعلمانية والتدين لهما ساحة، وحرية للعمل والهدف رفعة سورية وتقدمها وقوتها، وليس العكس أبداً.

استغلال الدين في السياسة هو أمر مدان وفيه نفاق ودجل، وتضليل، وأن دور الدولة هو حماية وتأمين حريات الناس في الاعتقاد، سواء أكان متديناً، أم غير متدين.

بهذا المعنى فإن نشوء العلمانية جاء كطوق نجاة للأوروبيين من تسلط الكنيسة، ولكن السوريين كانوا أكثر إبداعاً في ذلك حينما اخترعوا الأمر بعبارة نحفظها جميعاً «الدين لله والوطن للجميع»، وكان التكامل، والتعاقد بين أبناء الشعب العربي السوري على اختلاف أديانهم، ومعتقداتهم، وأطباعهم نموذجاً يضرب المثل به في كل أنحاء العالم، أسننا من يتذكر دائماً فارس الخوري حينما دخل الجامع الأموي ونطق شهادة أن لا إله إلا الله والآن محمداً رسول الله، تعبيراً عن رفض مساومات المحتل الفرنسي بشأن ما يسمونه «حقوق الأقليات»، أو محاولات استعلاء طرف سوري على طرف آخر باسم الدين، فكيف كان أجداننا أكثر عراقة وفهما لهذه المسألة منا الآن بالرغم من أنني أعتقد أن المجتمع السوري كان أكثر محافظة آنذاك، وأما اللقطة الأخرى فهي أن من قاد الثورة السورية الكبرى في عشرينيات القرن الماضي هو سلطان باشا الأطرش، ولم يقل أي من السوريين ماذا هو القائد؟ وليس غيره مثلاً!

ما أريد قوله إنه لا بد للأحزاب القومية والوطنية عامة، أن تضع هذا الفهم النظري بوضوح شديد أمام الناس، والمجتمع وتشرحه لهم كي تنهي هذا الالتباس التاريخي، والنظرة السلبية للدين والمتدينين، لأن العلمانية لدى أباؤها المؤسسين لم تكن معادية للدين إنما حاولت أن تغفل عن الكنيسة آنذاك في كل مفاصل الحياة العامة، وهو أمر لا يتشابه كثيراً مع الدور الذي لعبته المؤسسة الدينية عبر تاريخ سورية لأن مواقفها غالباً كانت مواقف وطنية، ومشرفة، فهل يمكن أن ننسى مثلاً دور الشيخ صالح العلي في النضال ضد الفرنسيين، ودور الكثير

والتوجهات التي يؤمن بها المواطن سواء أكان متديناً أم ملحداً. الثاني: ضمان الدولة العلمانية المساواة الكاملة بين جميع المواطنين حيث إنهم لا تفرق بين مواطن متدين، أو غير متدين، وتدافع عن حريتهم الكاملة، ولا تفرق بين اتجاهاتهم العقائدية.

وبالتالي انطلاقاً من هذا الفهم المختصر لمصطلح العلمانية فإن الدولة السورية حينما أصدرت المرسوم الخاص بتنظيم عمل وزارة الأوقاف فإنها أرادت بذلك أن تحافظ على حريات المتدينين وحقوقهم في ممارسة عباداتهم، ونشاطاتهم، وشعارهم باعتبار أن الدولة العلمانية يجب أن تستوعب جميع الأديان والمعتقدات، والتوجهات وتؤمن لها حرية العبادة، والعقائد تحت ناظرها.

إن الإشكالية الأساسية لدى العلمانيين تكمن في أنهم حينما استوردوا هذا المفهوم الأوروبي أساساً تعاملوا مع الدين كموضوع سلبي دون أي تعريف، أو توضيح لعلاقة العلمانية بالدين لا بل إن البعض منهم حاول طمس الهوية الدينية، وإزالتها من خلال ممارساته الأمر الذي جعل عامة الناس يعتقد أن العلمانية سوف تلغي هويته، ووجوده، ما دفع «جماعة الإخوان المسلمين» الإجرامية لاستغلال هذا الالتباس النظري والعملي، لاتهام كل علماني أنه ملحد، وأنه ضد الدين، لتتمكن هذه الجماعة من اختراق، وتجنيد الآلاف من المتدينين على أساس أنهم يقاوتون ضد الإلحاد، وقد حصل هذا في تاريخ سورية ثلاث مرات في ستينيات، وأواخر سبعينيات القرن الماضي، وخلال الحرب الفاشية التي ما تزال مستمرة حتى الآن، واستخدم فيها الدين كواجهة، وعنوان أساسي، وتسللت عبر نفس المنفذ «الإخوان المسلمين» مرة أخرى، دون أن تتعلم إيجاب حل لهذه المسألة حول علاقة العلمانية والدين ونشر ذلك على صعيد المواطنين العاديين، والبسطاء لإفهامهم أن الدولة هي المظلة للجميع، وأن

فجر «المرسوم ١٦» الخاص بوزارة الأوقاف ربود أفعال واسعة خلال الفترة الماضية هدأت قليلاً بعد أن تبين أن كثيرين ممن تلحقوا بغطاء العلمانية لم يقرؤوا المرسوم أساساً فكانت انتقاداتهم كما تبين في ليست مبنية على قراءة دقيقة وعلمية، وموضوعية للمرسوم بل دليل أن أياً منهم لم يناقش بمواد المرسوم، ليقدم حلولاً، وبدائل، ولم يطرح آخرون سوى شعارات فارغة باسم العلمانية دون إدراك للأهداف الحقيقية وراء إصداره.

ولأن «الطوشة» التي حدثت على مواقع التواصل الاجتماعي انطلقت، وانتشرت باسم الحرص على علمانية الدولة، والغيرة عليها، وعلى استمراريتها، فإن سؤالاً جوهرياً يرتبط بتعريف المصطلح يجب أن يطرح علينا جميعاً: ما العلمانية؟ وهل العلمانية ضد الدين بمعنى أن كل علماني يجب أن يكون ملحداً، أم هو ملحد أوتوماتيكياً ما دام يعلن علمانيته، أو يطالب بالعلمانية؟

الحقيقة أن مراجعة سريعة لنشوء العلمانية تأخذنا إلى فرنسا التي تبنت عام ١٩٠٥ المصادقة على قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، ولكن الفرنسيين أضافوا مواد دستورهم في عام ١٩٥٨ ما يعطي المواطنين الحق في حرية الاعتقاد، ومن يراجع تلك الفترة التاريخية مما عرف بعصر النهضة يتبين له أن سبب ظهور هذا المبدأ هو النفوذ الكنسي الذي كان يسيطر على مفاصل الحياة الاجتماعية، والسياسية في أوروبا، ولكن تطبيق العلمانية كان يعني لدى أصحاب العلمانية نفسها، أمرين أساسيين:

الأول: التمييز في حياة المواطنين بين مجالين أساسيين هما المجال العام الذي يهدف لخدمة المجتمع دون تمييز، وتفرقة بين الأديان والمعتقدات أي الخدمات الأساسية والحقوقي الأساسية، وبين المجال الخاص حيث تستوعب الدولة جميع الأديان والمعتقدات، والإيديولوجيات،

بعد تدخل أميركي لدى عمان لعدم استئناف العمل فيه

«رويتزر»: روسيا تضغط

على الأردن لفتح «نصيب - جابر»

الوطن - وكالات

ذكرت مصادر دبلوماسية غربية، أن عمان تتعرض لضغوط من موسكو لفتح معبر «نصيب - جابر» الحدودي بين سورية والأردن، وذلك بعد أن كشفت مصادر وثيقة الإطلاع لـ«الوطن»، أن عمان تنازلت بفتح المعبر بتخريص من الولايات المتحدة الأميركية، ونقلت وكالة «رويترز»، عن مصادر دبلوماسية غربية، لم تسماها، أن عمان الحليف القوي للولايات المتحدة الأميركية تقاوم الضغوط الروسية لفتح معبر «نصيب - جابر» الحدودي.

جاءت تصريحات المصادر الدبلوماسية الغربية، بعد أن أكدت مصادر وثيقة الإطلاع لـ«الوطن» الإثنين الماضي، أن الأردن تنازلت بفتح معبر «نصيب - جابر» بتخريص من الولايات المتحدة الأميركية، وقالت المصادر الوثيقة الإطلاع حينها: إن الأردن ضاق ذرعاً من استمرار إغلاق المعبر الذي يعتبر شرياناً اقتصادياً حيوياً بالنسبة له ويريد استئناف العمل فيه بسبب الضائقة الاقتصادية التي يمر بها، لكنه في الوقت نفسه لا يستطيع مخالفة إملات واشنطن عليه التي تريد تحقيق مكاسب سياسية في سورية ترفضها دمشق مقابل فتح المعبر.

وفي إطار سياسة المماطلة التي يتبعها الأردن بشأن إعادة فتح المعبر، أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، أول من أمس، في تصريحات للمصحفين عقب لقائه وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل في عمان، أن إعادة فتح المعبر ستتم بعد الاتفاق على جميع الترتيبات اللازمة، من دون أن يحدد موعداً لذلك.

وكانت وزارة النقل السورية أعلنت في ٢٩ من أيلول الماضي أن المعبر سيبدأ فتحه في العاشر من تشرين الأول الجاري أي اليوم بعد إكمالها الاستعدادات اللوجستية لذلك من الجهة السورية.

وكان وزير النقل الأردني وليد المصري، زعم قبل يوم من تصريحات الصفدي أن التخصيص في بعض التجهيزات اللوجستية من الجانب السوري يحول دون فتح المعبر الحدودي، مضيفاً: إن الاجتماعات لا تزال قائمة مع الجانب السوري تمهيداً لفتح الحدود.

وفي تصريحات سابقة لرئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع قال: إن «الحدود مع سورية ما زالت مغلقة، ولكن تأمل فور إتمام فتحها المشاركة في مشروعات إعادة التعمير بالدولة الشقيقة»، لافتاً إلى استغلال الشركات المصرية المنافذ الأردنية للتصدير للعراق، وهو ما قد يهدد لإنشاء تحالفات لتعمير سورية بالعراق.

وبهذا الخصوص، قال الطباع، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري في مبادرة وجهها لرجال الأعمال المصريين لإنشاء تحالفات للمشاركة في مشروعات إعادة إعمار سورية خلال زيارتهم للأردن: «شعروا بخواننا المصريين إلى مشاركتنا في الاستفادة من إعادة إعمار سورية».

وقبل اندلاع الأزمة السورية، شكّل معبر نصيب الواقع في محافظة درعا وبقايله في الجانب الأردني معبر جابر، منفذاً تجارياً حيوياً بين سورية والأردن، وكان يستخدم كذلك لنقل الصادرات من لبنان براً إلى الأسواق العربية.

وأغلقت الأردن معبر جابر من جهتها مطلع نيسان ٢٠١٥ بعد سيطرة المنظمات الإرهابية على معبر نصيب.

وتسكن الجيش العربي السوري في تموز الماضي من السيطرة على معبر نصيب وعلى كامل الحدود مع الأردن.

وكالات

في مؤشر على حالة التخبط التي تعترى صفوف تنظيم داعش الإرهابي، أمر زعيمه أبو بكر البغدادي، بتصفية ٣٢٠ مسلحاً من أتباعه بينهم قياديون، في وقت ألفت روسيا القبض على عدد من أعضاء «خلية نائمة» لمنظمة إرهابية دولية مشاركة في الحرب بسورية.

وذكرت مصادر استخباراتية، بأن زعيم تنظيم داعش الإرهابي، أبو بكر البغدادي، أصدر أمراً بتصفية ٣٢٠ مسلحاً من أتباعه بتهمة خيانتهم لما يسمى بـ«الدولة الإسلامية»، وتخاذلهم الذي تسبب بخسائر كبيرة للتنظيم في كل من العراق وسورية، وفق ما جاء في موقع قناة «العالم» الإلكتروني. وأكدت المصادر، أن «قائمة البغدادي»، شملت قياديين كباراً وبارزين في التنظيم في كل من العراق وسورية، وأن تنفيذ هذا الأمر بدأ فعلياً بتصفية كل من «أبو البراء الأنصاري، سيف الدين العراقي، وأبو عثمان التلعفري، وأبو إيمان الموحد، وأبو قنم الحلبي، مروان حديد السوري»، وغيرهم من الأمراء والمسؤولين في التنظيم، الأمر الذي دفع الكثير من مسلحي داعش إلى الهروب خوفاً من شمولهم بالتصفية.

خصوصاً أن التسريبات تشير إلى وجود فلول أخرى ستصدر قريباً بأسما من يسعون بالاختباء، من جانب آخر، ذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أنه «ونتيجة للتعاقد والرصد نفذت قوة خاصة من شعبة المخابرات في قوى الأمن الداخلي عملية أمنية خاطفة تمكنت خلالها من توقيف أحدهم،



عنصران من داعش في أحد الأوكار شمال شرق سورية (عن الإنترنت - أرشيف)

الأخرى. من جهة أخرى، صرح وزير الأمن في الحكومة البريطانية، بين والاس، أن بلاده على استعداد لاستقبال مواطنيها الذين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش، بمن فيهم الأشخاص الذين يصعب تقديم دلائل قوية ضدّهم تضمن ملاحقتهم وحماكتهم.

من جانب آخر، رأت شركتا الخدمات المعلوماتية «تاليس» و«فيرينت» أن مسلحي تنظيم داعش الناشطين على الإنترنت

في منطقة عكار، وهو أ.ض.ولد عام ٢٠٠٢... اعتقلت دائرة هيئة الأمن الفيدرالية الروسية مقاطعة تومسك بالتعاون مع هيئة الأمن المحلية عدداً من أعضاء «خليفة نائمة» لمنظمة إرهابية دولية مشاركة في الحرب في سورية. وأكد بيان الدائرة وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني اعتقال زعيم الخلية ٣ من أعضائها، مشيراً إلى أنه يتم حالياً البحث عن صلة المتهمين بالجماعات الإرهابية

موسكو: تفويض مدير «حظر الكيماوي» تحديد مستخدميه «مدمر» للمنظمة

واتهم مندوب إيران بعض الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بأنها ابتعدت عن القرارات الإجماعية حتى في المواضيع الحياتية، وأنها يصعد

حرف المنظمة عن طبيعتها التقنية.

وبشأن تفكيك الأسلحة الكيميائية في سورية، رحب المندوب الإيراني بالتطور الحاصل في هذا المجال، وأكد ضرورة تجنب تسييس هذا الملف وتجنب التشويه بشأن التعاون السوري البناء مع المنظمة.

وبشأن الدورة العاشرة للمؤتمر الدولي للجوانب الطبية للمساعدة والوقاية من الأسلحة الكيميائية والذي استضافته طهران من ١٠ إلى ٥ تشرين الأول الجاري، قال المندوب الإيراني: هذه الدورة تعد بمنزلة فرصة قيمة لتعزيز معرفة الأبناء ومهاراتهم لعلاج ضحايا الأسلحة الكيميائية.

ووافقت الدورة الاستثنائية للمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، على اقتراح بريطانيا بتوسيع ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ما يحول المنظمة تحديد المسؤولين عن الهجمات الكيميائية، وصوتت ٨٢ دولة لمصلحة مشروع القرار، مقابل ٢٤ دولة عارضته.

وتجري أعمال الدورة الـ٨٤ للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي بتاريخ ١٢-٩ تشرين الأول الحالي.

وأشار بريماكوف إلى أن روسيا اقترحت أكثر من مرة إنشاء آلية دولية محايدة تحت رعاية مجلس الأمن، من شأنها الاضطلاع بالتحقيق في جميع حالات «الإرهاب الكيميائي» من دون استثناء، مضيفاً: إن مبادرات موسكو أصبحت

«ضحية للسياسات المتهورة والمغامرة للمعارضين غير المسؤولين للحكومة الشرعية في سورية». في سياق متصل، أكد سفير إيران ومندوبها الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، علي رضا جهانغيري، ضرورة تجنب تسييس

ملف سورية في هذه المنظمة، مشيراً إلى أن الحكومة السورية تعاونت بشكل جيد مع المنظمة.

وفي كلمته أمام الاجتماع التاسع والعشرون للمجلس التنفيذي للمنظمة، انتقد جهانغيري، وفق وكالة «فرانس» الإيرانية، المصادقة على آلية تحديد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية خلال المؤتمر الرابع الخاص بالدول الأعضاء في

الميثاق، واعتبر أن ذلك «خارج مهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

ورأى أن تخصيص أي ميزانية لتنفيذ هذا القرار غير الإجماعي والمثير للجدل وتغيير هيكلية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما فيها تشكيل إدارة جديدة تحت عنوان إدارة تحديد مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية، بأنه «أمر غير مبرر».

وأضاف بريماكوف خلال مناقشات سياسية في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة: «تعود على أن تقوم الدول التي تتبع سياسة مستقلة على

الساحة الدولية، بتقييم جدي لما يحدث في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تعارض تنفيذ مثل هذه القرارات البغيضة والمدمرة للمنظمة الأمم المتحدة

بأكملها، في المؤتمر العام القادم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وأضاف بريماكوف خلال مناقشات سياسية في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة: «تعود على أن تقوم الدول التي تتبع سياسة مستقلة على

الساحة الدولية، بتقييم جدي لما يحدث في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تعارض تنفيذ مثل هذه القرارات البغيضة والمدمرة للمنظمة الأمم المتحدة

بأكملها، في المؤتمر العام القادم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وأضاف بريماكوف خلال مناقشات سياسية في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة: «تعود على أن تقوم الدول التي تتبع سياسة مستقلة على

الساحة الدولية، بتقييم جدي لما يحدث في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن تعارض تنفيذ مثل هذه القرارات البغيضة والمدمرة للمنظمة الأمم المتحدة

بأكملها، في المؤتمر العام القادم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية».

وكالات

«كيريل» دعا إلى إعادة إعمار سورية.. ورؤساء برلمانات أوراسيا؛ لتفادي خطوات منع عودة اللاجئين

نزارباييف: سنواصل الجهود لحل الأزمة السورية

اللقاء المتبادل بين دول العالم. بموازاة ذلك، دعا البيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع الثالث لرؤساء برلمانات أوراسيا، في مدينة أنطاليا التركية إلى تسوية الأزمة في سورية وملف كوريا الشمالية النووي بطرق سلمية.

وجاء في البيان بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: أن المشاركين فيه يعترفون بـ«دور الأمم المتحدة المركزي في دفع وتعزيز السلام والأمن في العالم».

وأعرب البيان عن قناعة المشاركين في الاجتماع بعدم إمكانية حل الأزمة السورية بالقوة العسكرية، وتأييدهم للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية في سورية، «تحت قيادة وبمشاركة السوريين أنفسهم، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي»، كما دعا رؤساء

البرلمانات الأطراف السورية إلى «تفادي خطوات من شأنها أن تهدد المدنيين أو تمنع تهئية الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى منازلهم، بطريقة طوعية وأمنة».

وجدد رؤساء البرلمانات إيداعهم «للإرهاب بكل أشكاله ومفاهيمه، بغض النظر عن أي انتصاعات عرقية أو دينية»، مشيرين إلى أنه لا توجد دولة تستطيع أن تتصدى لهذا التهديد لوحدها، لذا فقد التزم المشاركون في اللقاء «بالعمل معاً لحماية المواطنين وتعزيز الأمن وضمان الاستقرار في العالم».

وذكر البيان أن الاجتماع القادم لرؤساء برلمانات أوراسيا سيعقد في كازاخستان في العام ٢٠١٩.



من فعاليات المؤتمر السادس لقادة الديانات العالمية والتقليدية في «أستانا» أمس (عن الإنترنت)

الروسية تدين الجرائم التي ترتكب تحت شعارات دينية زائفة.

وأضاف الطيريك: «إنني مقتنع بأن مكافحة الإرهاب وتشكيل نظام إجماعي مستدام لن يكون فعالاً إلا بالتعاون الوثيق بين الأديان التقليدية»، مشيراً إلى أن مخاطر التهديدات العسكرية الكبرى تتنامى بسبب عدم

البلدان المتضررة جراء الإرهاب، ونقلت «سنانا» عن كيريل قوله: إن «المتطرفين والإرهابيين يستخدمون شعارات دينية زائفة ويتركون أعمالاً إجرامية ويسفكون الدماء البريئة ويدفونون بذلك

إلى تقسيم المجتمع وتأييب الناس من بيئات مختلفة ضد بعضهم البعض»، مؤكداً أن الكنيسة الأرثوذكسية

اجتماعاً بصيغة أستانا. وأكدت مجمل تلك الاجتماعات على الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية وحل

الأزمة عبر الحوار إلى جانب القضاء على الإرهاب فيها. من جانبه، دعا بطريك موسكو وسائر روسيا «كيريل» في رسالة وجهها للمشاركين في المؤتمر، إلى التعاون لمكافحة الإرهاب وإعادة إعمار سورية والعراق وغيرها من